

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

Theorization and Application in the Historiography of Ibn Khaldoon Readings in the "Muqaddimah"

Dr. Jamil Musa Al- Najjar

Abstract

The historiographical thought of Ibn Khaldoon formed an important aspect of the comprehensive, creative aspect thought of that well-known Arab scholar. But the historical aspect of that comprehensive, creative thought has not got the attention it deserves by historians. There are still many issues connected, for example, with the historical method and criticism which are in need of more research.

This study deals with the method of Ibn Khaldoon in his review of the historical events included in his "Muqaddimah", which he used as evidence of the mistakes made by his antecedent historians, their inaccuracy in transmitting the historical events, and their lack for criticizing mechanisms. Ibn Khaldoon made his "Muqaddimah" to be a criterion for writing correct history, in all its topics on top of which was "the science of urbanization" known today as sociology. But when he dealt with those historical events that his antecedent historian erroneously recorded, according to his point of view, he often contradicted the criteria he used in his "Muqaddimah" to act as instructions for historians in writing correct history void of mistakes, exaggerations, and lies, which he did not comply with. So Ibn Khaldoon theorized something, and practiced something else. The current study tries to clarify this contravention. It gives examples of the historical events and issues Ibn Khaldoon dealt with in the "Muqaddimah". It shows how he explained, surveyed, and analyzed in a way far from the criteria he put so that these criteria would be used by the historians who would come later. Prior to discussing these examples, this paper has dealt with criticism explaining its significance in history writing. Then it has surveyed Ibn Khaldoon's classification of historians and his criticism of their work and the reasons behind the faults in their work followed by the criteria he put to correct those mistakes. Then the paper discusses the extent Ibn Khaldoon adhered to those criteria in his history book "Al-Ibar". In another section the extent of applying these criteria in the "Muqaddimah" has been discussed to form the main topic of this study.

التنظير والتصديق في العمل التاريخي الخلدوني قراءات في المقدمة

د. جميل موسى النجار *

الملخص:

شكل الفكر التاريخي الخلدوني جانباً مهماً من جوانب الفكر الإبداعي الشامل للعالم العربي الشهير ابن خلدون. بيد أن الجانب التاريخي من ذلك الفكر الإبداعي الشامل لم يحظ بما يستحقه من اهتمام من قبل المؤرخين، إذ ما زالت فيه قضايا كثيرة متصلة، مثلاً، بالمنهج والنقد التاريخيين بحاجة إلى مزيد من البحث. وجاءت هذه الدراسة لتتناول منهج ابن خلدون في عرضه للأحداث التاريخية التي ضمنها مقدمته، وهي أحداث استشهد بها كأمثلة على أخطاء المؤرخين السابقين له وعدم دقتهم في نقل الأحداث وافترادهم لأليات ندها. وقد وضع ابن خلدون مقدمته؛ لتكون معياراً لكتابة تاريخ صحيح بمواضيعها كافة، وأهمها (علم العمران) الذي يعرف اليوم بعلم الاجتماع. إلا أنه حينما عالج تلك الأحداث التاريخية، التي أخطأ في نقلها المؤرخون السابقون له من وجهة نظره، خالف في كثير من الأحيان المعايير التي وضعها في مقدمته؛ ليسترشد بها المؤرخون في كتابة تاريخ صحيح خال من الأخطاء والمبالغات والأكاذيب، ولم يسترشد هو نفسه بها، فتطرّ لشيء، وطبق شيئاً آخر. وتلك مفارقة اضطلع بحثها هذا بتوضيحها، فتناول أمثلة للأحداث والقضايا التاريخية التي عالجه ابن خلدون في مقدمته، وبيّن أنه فسرها واجتهد في عرضها وتحليلها بشكل يبتعد عن المعايير المتعددة ذاتها التي ضمنها مقدمته؛ ليعتمدها المؤرخون من بعده. على أن بحثنا قبل تناوله لتلك الأمثلة قد تطرق إلى النقد فأوضح أهميته لكتابة التاريخ، ثم عرض تصنيف ابن خلدون للمؤرخين ونقده لهم، وما يراه من أسباب للأخطاء التي وقعوا فيها، والمعايير التي نظر لها؛ لتصحيح تلك الأخطاء، ومدى تطبيق ابن خلدون لتلك المعايير على كتابه في التاريخ (العبر)، ثم، في مبحث آخر، مدى تطبيقها على (المقدمة)؛ ليشكل هذا المبحث الموضوع الرئيس لهذه الدراسة.

* أستاذ التاريخ المساعد ورئيس قسم التاريخ، بكلية المأمون، جامعة بغداد.

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

وشارل سينوبوس (C. Seignobos)، فـ "العمل في التاريخ عمل نقدي من الطراز الأول"^(٦) كما يقرر هذان المؤرخان. ولا يجب أن يظن ظان أننا نريد لنقدنا التاريخي أن يعتمد ثوابت العقل فحسب دون ثوابت الوحي ومعاييره كما فعل النقد الأوروبي. فهذا أمر لا نقصده، وهو إن صلح لأوروبا فهو لا يصلح لنا، ذلك أن أوروبا حينما نفست يدها من الدين، في الدراسات التاريخية وسواها، كانت تريد التخلص من قيوده وسطوة رجاله التي كبلتها طوال العصور الوسطى، على حين لم يضع ديننا أية قيود تحول دون النهضة والأخذ بأسباب التقدم والرقى، لا بل أن الازدهار الحضاري الذي عرفناه في الماضي كان مرتبطاً بالوحي وجاء في أعقاب نزوله، واستمد قوة انطلاقته من روح الإسلام التي تدعو إلى العمل والإبداع.

وقد دعا ابن خلدون^(٧) قبل ستة قرون تقريباً إلى مثل هذا النقد العقلي لمرويات التاريخ العربي الإسلامي^(٨)، بعد أن تنبه لمواطن الضعف التي اتصفت بها أعمال كثير من الذين قاموا بتدوين التاريخ. ونظّر في مقدمته المشهورة ليس لهذا النقد التاريخي فحسب، بل لمجمل عمل المؤرخ، بما يمكن اعتباره (منهجاً خلدونياً في البحث التاريخي)، وذلك ما حدا بنا إلى وضع دراسة استخرجت آراء ابن خلدون في قواعد كتابة التاريخ، وقابلتها بمنهج البحث التاريخي الحديث^(٩). وقد أبرزنا في هذه الدراسة سبق هذا العالم العربي للمؤرخين الأوروبيين في تصور أساسيات البحث التاريخي وأصوله والتقنين لها. ودعونا فيها إلى بلورة منهج عربي في البحث التاريخي يلائم طبيعة دراساتنا التاريخية اعتماداً على ما أورده ابن خلدون من آراء بهذا الشأن، وذلك عند تحريره في المقدمة أخطاء المؤرخين وتلفيق بعضهم للأخبار، وفي وضعه لمعايير تمييز صحيح الأخبار من فاسدها، وفي مقدمتها معيار (العمران). إلا أن ابن خلدون لم يحفل كثيراً بأمر تطبيق ما نظّر له في مقدمته من قواعد ومعايير، سواء على تاريخه (العبر)، أو على الأحداث التاريخية التي عالجه في المقدمة نفسها كأمثلة على أخطاء المؤرخين وأكاذيبهم. وقد اضطلع هذا البحث

د. جميل موسى النجار

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني

المقدمة.. في أهمية البحث وأبعاده

لا شك أن تاريخنا العربي الإسلامي يحتاج، في كثير من أحداثه وأساليبه تدوينه، إلى مراجعة تكشف عن حقيقة الأحداث، وتبرز مواضع الأخطاء التي شابت عمل المؤرخين سهواً أو عمداً. ولا يمكن لمثل هذه المراجعة أن تتم دون نقد حرّ نزيه لتلك الأحداث والأساليب. وإذا كان المؤرخون العرب المسلمون قد وقعوا في كثير مما دونوه تحت تأثير الأيديولوجيا الرسمية، ولم يتعاملوا بوضوح، من جانب آخر، مع أوجه النقد التاريخي المتعددة عدا نقد السند أو النقد الباطني السلبي في اصطلاحنا الحالي، فإن عقولهم تلك مرفوعة عنا، ويجب ألا تقيد دراساتنا التاريخية التي لا تزال تفتقر، وكما يقرر الدكتور عبد الرحمن بدوي، إلى "النقد العلمي النزيه المتمرس بطرق البحث العلمية"⁽¹⁾.

إن آلية النهضة التي نروم يكمن جزء منها في ممارسة النقد كما نرى.. النقد الذي يقوم واقعنا، ويفسر كثيراً من مظاهر جموده وتخلفه من خلال تقويمه للماضي وأحداثه لوشائج الارتباط الوثيق التي تجمع بينهما، إذ يبدو أن أسباب العديد من مظاهر الجمود والتقليد والتراجع تعود إلى تلك الصور المصنعة، والقوالب الفكرية والسياسية والاجتماعية التي أورتها لنا التاريخ، ومن ساهم في صنعه وتدوينه حكماً ومؤرخين، وآخرين متطوعين غافلين، أو ذوي أغراض. ودراساتنا التاريخية المعاصرة لا يمكن لها أن تتخلى عن مسؤولياتها تجاه هذه المهمة إذا أردنا لأنفسنا تاريخاً علمياً له حظ متميز في النهضة ودور فاعل في خلقها. ولا يعيبنا أن نتأسى بالتاريخ الذي بدأت أوروبا بصنعه منذ التحول إلى التاريخ الدنيوي ونقد (لورنزا فاله Lorenzo Valla) في القرن الخامس عشر إلى أن أصبح التاريخ علماً مهماً في أواخر القرن التاسع عشر، مروراً بالدراسات التاريخية المتميزة لعصر التنوير. وكل ذلك التاريخ كان يعتمد النقد العقلي الذي بدأ بمحاولة (فاله) وانتهى بالقواعد النقدية، العقلية والعملية، التي وضعها المؤرخان الفرنسيان (شارل لانغلو C. Langlois

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

أسباب الأخطاء ومعايير التصحيح

يرجع ابن خلدون الأخطاء التي وقع فيها المؤرخون، والأكاذيب التي تردى فيها بعضهم إلى أسباب وعوامل متعددة، يمكن تصنيفها إلى مجموعات ثلاث، وترتيبها بحسب أهميتها عنده، وهي:-

أولاً- الجهل بطبائع الأحوال في العمران: والعمران هو الاجتماع البشري كما يقرر صاحب المقدمة، وجهل المؤرخ بطبيعة الظواهر الاجتماعية وكيفيات حدوثها يفضي به إلى نقل الأخبار والروايات الخاطئة، ومن ثم يلزمه تمحيص ما ينقل "وتمحيصه إنما هو بمعرفة طبائع العمران، وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الأخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة. ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع، وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح"⁽¹¹⁾. وأسباب الكذب التي عددها ابن خلدون كثيرة، ولكنه ذكر أن "من الأسباب المقتضية له أيضاً، وهي سابقة على جميع ما تقدم الجهل بطبائع الأحوال في العمران"⁽¹²⁾.

ومن ثم فإن المعيار الأول الذي تقاس عليه الأخبار التاريخية هو العمران (المطابقة) مع ظواهره. وهو عند ابن خلدون (قانون) تمييز صحيح الأخبار التاريخية من زائفها، ودافعه الأساسي لتأليف المقدمة لكي يعتمد المؤرخون في عملهم، حيث يقول: "وأما الأخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة. فلذلك وجب أن ينظر في إمكان وقوعه... وإذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه، وما يكون عارضاً لا يعتد به، وما لا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه. وحينئذ

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

بمهمة دراسة منهج ابن خلدون في معالجته للأحداث التاريخية التي ذكرها في مقدمته، والتي ساقها كأمثلة على أخطاء المؤرخين السابقين له، وعدم دقتهم في نقل الأحداث وانعدام مقدرتهم على نقدها، ومن ثم وضعه لمعايير منهجية ونقدية كيما يعتمدها المؤرخون؛ لتحاشي الوقوع في أخطاء السابقين.

المؤرخون السابقون.. تصنيف ونقد

قسم ابن خلدون في بداية عمله النقدي والتنظيري المؤرخين العرب المسلمين إلى طبقات ثلاث.. أولاها طبقة الثقات أو الفحول "الذين ذهبوا بفضل الشهرة والأمانة المعتبرة" و "هم قليلون لا يكادون يجاوزون عدد الأنامل"^(١) كابن اسحق وابن الكلبي والطبري والمسعودي و"غيرهم من المشاهير المتميزين من الجماهير"^(٢). ولكنه حتى هؤلاء لا يمكن الاطمئنان تماماً إليهم، ويجب عدم استبعاد رواياتهم عن النقد الذي يركز على معيار (العمران)، حيث يقول ابن خلدون: إن "الناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم، فللعمران طبائع في أحواله ترجع إليها الأخبار وتحمل عليها الروايات والآثار"^(٣). أما الطبقة الثانية فهي طبقة (المتطفلين) الذين خلطوا أخبار الثقات "بدسائس من الباطل وهموا فيها أو ابتدعوها. وزخارف من الروايات المضعفة لفقوها ووضعوها"^(٤). والطبقة الثالثة تمثلها بقية المؤرخين الذين اقتفوا آثار المتطفلين، ونقلوا أخبارهم دون نقد وتمحيص، فهم متطفلون على المتطفلين "لم يلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها. ولا رفضوا ترهات الأحاديث ولا دفعوها. فالتحقيق قليل، وطرف التنقيح في الغالب قليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل، والتقليد عريق في الأدميين وسليل، والتطفل على الفنون عريض وطويل، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل. والحق لا يقاوم سلطانه، والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه، والناقل إنما يملي وينقل، والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل، والعلم يجلو لها صفحات الصواب ويصقل"^(٥).

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

ثم يفضي به ذلك إلى الكذب، بقصد أو بغير قصد، إذ إن من جملة عوامل الكذب "التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله"^(١٦).

ولكن عدم الموضوعية التي تؤدي إلى الأكاذيب والأخطاء لها أسباب أخرى، منها "الثقة بالناقلين... والذهول عن المقاصد... وتوهم الصدق... و... الجهل بتطبيق الأحوال على الوقائع لأجل ما يداخلها من التلبيس والتصنع... و... تقرب الناس في الأكثر لأصحاب التجلة والمراتب بالثناء والمدح وتحسين الأحوال وإشاعة الذكر بذلك... فالنفوس مولعة بحب الثناء، والناس متطلعون إلى الدنيا وأسبابها من جاه أو ثروة، وليسوا في الأكثر براغبين في الفضائل ولا متنافسين في أهلها..."^(١٧). فإلى أي مدى، بعد ذلك كله، كان ابن خلدون ملتزماً بالدقة والموضوعية؟ ذلك ما ستعرفنا عليه قراءتنا لبعض الأحداث التاريخية التي عالجهما في مقدمته.

ثالثاً- عدم مراعاة طبائع الموجودات: فأخطاء بعض المؤرخين ناتجة، كما يرى ابن خلدون، من جهل هؤلاء بقوانين الطبيعة، فالمؤرخ "يحتاج... إلى العلم ب... طبائع الموجودات"^(١٨)، أو "طبائع الكائنات" كما يسميها في موضع آخر^(١٩). وعلى المؤرخ أن يتأكد من عدم مخالفة الخبر التاريخي الذي ينقله لقوانين الطبيعة، ذلك أن "كل حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً (المتعلق بالإنسان أو بالمحيط الخارجي الطبيعي) لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته أو فيما يعرض له من أحواله، فإذا كان السامع عارفاً بطبائع الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها، أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب"^(٢٠). وقد أورد ابن خلدون أمثلة عديدة للأخطاء الناجمة عن الجهل بقوانين الطبيعة^(٢١).

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

فإذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه، وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً يتحرى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه. وهذا غرض الكتاب الأول من تأليفنا^(١٣). وقد جاءت جميع مباحث المقدمة، بما حوته من أفكار ونظريات وقوانين عن المجتمع والسياسة والاقتصاد ونظام الدولة وغيرها من جوانب، لتكون معياراً للمؤرخين كما أراد لها مؤلفها. بيد أننا سنلاحظ أن ابن خلدون قد خالف نظرياته في معيار العمران حينما عالج بعض أحداث التاريخ ورواياته التي ذكرها في المقدمة.

ثانياً- غياب الدقة والموضوعية: فالمؤرخ يجب أن يتصف بالدقة، فلا يبالغ في الأخبار حينما يذكرها، "وما ذلك إلا لولوع النفس بالغرائب، وسهولة التجاوز على اللسان"، وألا يكون غافلاً بحيث "لا يحاسب نفسه على خطأ ولا عمد، ولا يطالبها بتوسط ولا عدالة، ولا يرجعها إلى بحث وتفتيش، فيرسل عنانه، ويسوم في مراتع الكذب لسانه"^(١٤). والدقة المفروضة في المؤرخ تقتضي "حسن نظر وتثبت يفضيان بصاحبهما إلى الحق، وينكبّان به عن المزلات والمغالط؛ لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على مجرد النقل، ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد، والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور، ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق. وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل المغالط في الحكايات والوقائع؛ لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً أو سميناً، لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهاها، ولا سبروها بمعيار الحكمة، والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فضلوا عن الحق، وتاهوا في بيداء الوهم والغلط"^(١٥).

والموضوعية تستوجب قيام المؤرخ بتمحيص النص التاريخي وإخضاعه للنقد. وعدم القيام بهذا العمل يجعل المؤرخ يفهم النص بمنأى عن الموضوعية، وبشكل يتفق مع آرائه وأفكاره الذاتية، ولا يعبر عن المعنى الحقيقي الذي أراده واضع النص، ومن

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

في مقدمته، فأثبت بذلك أنه لم يكن مؤرخاً من مستوى متميز مختلف عن مستوى الكثيرين من أسلافه، وقد بات من الواضح لدى كثير من المؤرخين وسواهم^(٢٥)، من الذين تعرفوا عن كذب على تاريخه، بأنه لم يلتزم بتطبيق تنظيراته المنهجية والنقدية التي وردت في المقدمة، والخاصة بالعمل التاريخي، على نفسه حينما كتب التاريخ، إذ ذكر في (العبر) أخباراً وروايات ضعيفة من المتعذر قبولها إذا طبقت عليها آليات وأدوات النقد وإثبات الحقائق التاريخية التي تطرق إليها في المقدمة ضمن حديثه عن أخطاء المؤرخين وأكاذيبهم، وفي مقدمتها جهلهم، كما يقول بطبائع العمران. "وقد أشار أحد الباحثين إلى أن ابن خلدون بمقدار ما يرتفع في نظريته الاجتماعية نراه يسف في تاريخه، إنه هناك في واد وهو هنا في واد آخر"^(٢٦).

على أن الدكتور محمد عابد الجابري يردّ هذا التناقض الخلدوني بين (المقدمة) و(العبر) إلى عدم صلاحية معيار (العمران) للحكم على الأحداث التاريخية، وهو المعيار النقدي الأهم الذي يرى ابن خلدون أن غيابته عن المؤرخين السابقين له هو الذي أوقعهم في الأخطاء. ذلك أن العمران، حسب ما يراه الجابري، ليس عبارة عن قواعد منهجية، بل هو تفسير لأحداث تاريخية معينة، فهو يعتمد على التاريخ ولا يعتمد التاريخ عليه. ويجب أن تكون الأخبار التاريخية صحيحة لكي تتمكن من خلالها من التعرف على (طبائع العمران)، وعليه يكون التاريخ الصحيح معياراً للقواعد السليمة للعمران البشري. وقد أفضى هذا التحليل إلى تخطئة ابن خلدون حينما جعل العمران البشري معياراً أو مقياساً تقاس عليه صحة الأحداث التاريخية. وهو الذي أوقعه في التناقض بين التنظير لمعيار العمران في المقدمة وتطبيقه في العبر؛ إذ لم يستطع ابن خلدون أن يطبق هذا المعيار (المغلوط) على التاريخ الذي دونه؛ لأن القوانين التي وضعها للعمران لا تنطبق على أحداث تاريخية صحيحة كبرى لا تحتل التأويل أو التحايل. ولما لم يكن ابن خلدون بقادر على أن يجعل لكل حدث منها قانوناً خاصاً؛ لأن ذلك يلغي علم العمران إذ لا علم إلا بالكلّي، فقد لجأ إلى ترك (طبائع العمران) جانباً، وشرع في كتابة التاريخ كما هو، وبالشكل نفسه

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

ثمرة النقد.. مدى التطبيق على (العبر)

لا بدّ من التساؤل بعد ذلك كله.. ماذا بعد هذا النقد الخلدوني اللاذع للمؤرخين، وهذا البيان لطبيعة أخطائهم وأسبابها، وهذه المعايير التي وضعت لكتابة تاريخ صحيح يتصف بالدقة والموضوعية، ويبتعد عن الأكاذيب، ويتوقى الأخطاء؟ يتوقع المرء، جواباً عن ذلك، أن يكتب ابن خلدون في (العبر) تاريخاً لا تشويه المآخذ التي أوردتها في (مقدمة) العبر على من كتب التاريخ، بمن فيهم الثقات بحسب تصنيفه.. ❖ فبعض الثقات من هؤلاء كالمسعودي والواقدي في كتبهم "من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات" (٢٢). كما يقول ابن خلدون. ومن ثم فلا يشفع ما أقره هولهم من شهرة وأمانة معتبرة واختصاص "الكافة... بقبول أخبارهم، واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع آثارهم" (٢٣)، لا يشفع لهم هذا عند من يريد أن يكتب تاريخاً صحيحاً، ويجب على من يرغب في ذلك أن يخضع رواياتهم للنقد ومعاييره الخلدونية.

❖ أما الباقي فهم بين كاذب ومتوهم، وجامع لهاتين الصفتين. فمنهم من يدس الخبر الصحيح بالزائف، أو يلفق ويضع الأخبار التي لا أساس لها، أو ينقل ترهات الأخبار والأحاديث دون تحقيق وتفتيح؛ توهماً وجهاً منه أو تقليداً للسابقين. إلا أن الحق واضح ولا يقاوم سلطانه، وهو يفرض نفسه في نهاية الأمر على الباطل الذي يودي شيطانه بلمحات العقل ونظراته الصائبة. وقيام المؤرخ من هؤلاء بمجرد النقل عن الآخرين أمر غير جائز؛ إذ يجب أن ينقد المنقول ليميز صحيحه من سقيم، وذلك على أساس من العلم الذي يجلو للبصيرة الصواب ويمهده لها. وكل هذه المعاني جلية في النصوص الخلدونية التي نقلناها آنفاً.

إلا أن ابن خلدون الذي كتب تاريخه (العبر وديوان المبتدأ والخبر...) قبل أن يكتب المقدمة (٢٤) قد وقع في الأخطاء نفسها التي وقع فيها المؤرخون الذين انتقدهم

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

التنظير، بل تجاوزه إلى معالجات واقعية، ولكن في قضايا متعددة أخرى: اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها.

التناقض بين النظرية والتطبيق في المقدمة

إذا باتت مفارقة التنظير والتطبيق بين المقدمة والتاريخ واضحة ومعروفة بعد أن أشار إليها عديدون ممن محصوا تاريخ ابن خلدون، فإن وجود مثل هذه المفارقة في المقدمة نفسها، حيث يتجاوز التنظير والتطبيق، أمر لم يتضح في دراسات الباحثين في الفكر الخلدوني، فقد أورد ابن خلدون في بداية مقدمته عدداً من الأخبار التاريخية التي استشهد بها كأمثلة على الأخطاء التي وقع فيها معاصروه من المؤرخين، والسابقون له منهم، لأن هؤلاء وأولئك، كما يقرر، لم يلتزموا بمعايير فحص الروايات التاريخية، وفي مقدمتها معيار (العمران)، ولم يراعوا الدقة والموضوعية وقوانين الطبيعة فيما نقلوه منها. بيد أنه، في تصحيحه لتلك الأخطاء وفي إعادة قراءته لتلك الأخبار والروايات، لم يراع غالباً القواعد والضوابط النقدية، (العمرانية) والموضوعية والطبيعية، التي نعى في المقدمة نفسها على المؤرخين أنهم لم يلتزموا بها. ولعله يمكن التماس العذر لمفارقة التنظير والتطبيق في تاريخ ابن خلدون دون مقدمته؛ لأنه -وكما سبق وأشارنا إليه- قد أتم كتابة تاريخه تقريباً قبل أن يشرع في كتابة المقدمة. ولكن مثل هذا العذر لا يمكن أن يساق لتبرير ابتعاد ابن خلدون عن تطبيق معايير كتابة التاريخ الصحيح ونقد الروايات التاريخية مما أثبتته في المقدمة على ما أورده من روايات تاريخية فيها. ولكن ذلك لا يعني في الوقت نفسه أن كل معالجات ابن خلدون لتلك الروايات (الخاطئة) كانت بعيدة عن الضوابط والمعايير التي وضعها لكتابة تاريخ صحيح، إذ إن نقده لبعض الروايات كان موفقاً، ومتوافقاً مع تلك الضوابط والمعايير التي قررهما، وخاصة ما استند فيه إلى النقد الذي يعتمد معيار (العقل) و(العادة)، كنقده وفقاً لهذين المعيارين لما أورده

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

الذي كتبه به أسلافه من المؤرخين^(٢٧).

ولكن الجابري نظر إلى موضوع التناقض من جانب واحد، فأرجعه إلى عدم قدرة ابن خلدون على تطبيق طبائع العمران التي نظر لها على التاريخ الذي كتبه، فجاء هذا التاريخ مماثلاً، في طبيعة أحداثه، لما كتبه السابقون. ولكن ماذا عن معياري الدقة والموضوعية، وقوانين الطبيعة؟ ألم يبتعد ابن خلدون قليلاً أو كثيراً عن التنظير الذي وضعه في المقدمة لهذين المعيارين، وعلى الأخص الأول منهما، حينما كتب التاريخ، بما يؤدي إلى التناقض أيضاً؟ وجواباً عن هذا التساؤل يبدو أن ابن خلدون إذا كان واعياً لمعيار القوانين الطبيعية عندما كتب التاريخ، فإنه قد غفل عن معيار الدقة والموضوعية في كثير من الأحداث التاريخية التي نقلها في تاريخه؛ إذ روى أخباراً واهية عن مؤرخين سابقين عليه، وأخذها على أنها مسلمات صحيحة لا تقبل الجدل... والمستقصي لتاريخه يلحظ هذا بكثرة، وبخاصة في الجزء الذي كتبه عن أخبار المشرق العربي، وتاريخ البشرية القديم^(٢٨).

كما أن ابن خلدون لم يزد شيئاً مهماً في تاريخه على ما دونه المؤرخون الذين سبقوه إلا في إضافات انفرد بها عن تاريخ البربر خاصة. ولعل بعض هؤلاء قد بزّه في مجال كتابة التاريخ. ولكنه حينما كتب (مقدمة) هذا التاريخ أفصح عن عبقريته الفكرية التنظيرية في مجال فلسفة التاريخ. وإلى هذا المعنى يشير المؤرخ الإنكليزي (روبرت فلنت R. Flint) بقوله: "إذا نظرنا إلى ابن خلدون كمؤرخ وجدنا من يتفوق عليه من كتاب العرب أنفسهم، وأما كواضع نظريات في التاريخ، فإنه منقطع النظر في كل زمان ومكان"^(٢٩). ويمكننا أن نضيف إلى الحقيقة التي أثبتها فلنت -مع تحفظنا تجاه صفة الإطلاق فيها- عن تميز ابن خلدون كواضع لنظريات في التاريخ، حقيقة أخرى هي أن هذا الرجل كان متميزاً أيضاً، وعز نظيره بين الذين سبقوه والذين أعقبوه حتى القرن التاسع عشر، في ميدان الآراء التنظيرية الخاصة بأصول الدراسة التاريخية والنقد التاريخي، والتي تباثرت في تضاعيف نقده للمؤرخين. بيد أننا يجب أن نقرر، من جانب آخر، أن الأفق الفكري الرحب لابن خلدون لم يقتصر على

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

والثاني (الشرف والحسب) ، ف "الرياسة لا بد وأن تكون مورثة عن مستحقها"^(٢٨) ، ومثل هذا لا يتحقق للصيق للنسب، فإذا اكتسب أحد شروط النسب لقوم بالتقدم فذلك لا يوجب له غلباً عليهم البتة"^(٢٩) لأنه "إذا فرضنا أنه قد التحم بهم واختلط وتوسى عهده الأول من الالتصاق، ولبس جلدتهم ودعي بنسبهم فكيف له الرياسة قبل هذا الالتحام أو لأحد من سلفه. والرياسة على القوم إنما تكون متناقلة في منبت واحد... ومورثة عن مستحقها"^(٣٠). ومن ثم لا بد للرياسة من الشرف والحسب، الذي يعني "أن يعد الرجل من آبائه أشرافاً مذكورين"^(٣١). والثالث (الغلب)، وهو شرط يضاف إلى الرياسة العامة خاصة، كرئاسة ابن تومرت، "فلا بد في الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لعصبياتهم واحدة واحدة لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم أقروا له بالإذعان والاتباع"^(٣٢).

ومن ثم نرى أن التناقض واضح بين الخبر التاريخي الذي ناقشه ابن خلدون في مقدمته عن حقيقة رئاسة (المهدي) بن تومرت للموحدين، وبين شروط الرياسة التي استخلصها من (طبائع أو قوانين العمران). فهل صلاح القصد وما يحكمه من قانون إلهي (سنة الله) هو الذي أوصل ابن تومرت إلى الرياسة، أو الشروط الواقعية للرئاسة، والمستمدة من قوانين العمران الخلدوني؟ وهذه الشروط لم تتوافر في الواقع لابن تومرت، وخاصة شرط الشرف والحسب؛ لأنه "من أهل المنابت المتوسطة"^(٣٣) ، حتى في حال صحة انتسابه إلى آل البيت؛ لأن نسبه هذا "كان... خفياً قد درس عند الناس وبقي عنده وعند عشيرته يتناقلونه بينهم، فيكون النسب الأول كأنه انسلخ منه... إذ هو مجهول عند أهل العصابة"^(٣٤). ومن جانب آخر إذا كان نجاح الدعوة هو مقياس صلاحها فكيف يستطيع ابن خلدون تطبيق هذا المقياس على الدعوات الناجحة التي هي فاسدة في نظره كدعوة الفاطميين، أو على الدعوات التي لم تنجح على الرغم من صلاحها الذي يقرره هو كدعوة الحسين بن علي بن أبي طالب^(٣٥) ؟

كذلك فقد خالف ابن خلدون ما نظر له من (طبائع الأحوال في العمران) في كثير من عبارات وأفكار معالجته لقضية نكبة البرامكة. فقد نفى أن يكون سبب نكبتهم

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني

د. جميل موسى النجار

المسعودي، وكثير من المؤرخين، عن عدد جيش بني إسرائيل في التيه، وعن وصول التبابعة إلى المغرب الأقصى وبلاد الروم وفارس وما وراء النهر والصين. وعن دواب البحر التي صدت الإسكندر ومنعته من بناء الإسكندرية، وتمثال الزرزور في روما، والمدينة ذات الأبواب، ومدينة النحاس^(٣٠).

والروايات التاريخية التي عالجه ابن خلدون في مقدمته كأمثلة على سوء فهمها وتصويرها وخطأ المؤرخين فيها، والتي خالف في معالجاتها وتصحيحها آراءه ومعايير التقييمية، من (عمران) ودقة وموضوعية، هي روايات متعددة ولا سبيل إلى حصرها هنا. ومنها، على سبيل المثال، ما خالف فيه ابن خلدون معايير وقوانين (عمرانه). ومن هذا ما جاء في دفاعه عن محمد بن تومرت^(٣١) زعيم الموحدين ضد "ما يتناوله ضعفه الرأي من فقهاء المغرب من القدح... ونسبته إلى الشعوذة والتلبيس... وتكذيبهم لجميع مدعياته في ذلك، حتى فيما يزعم الموحدون أتباعه من انتسابه إلى أهل البيت"^(٣٢). وهؤلاء الفقهاء إنما حملهم على ذلك هو الحسد وأغراض أخرى غيره. وابن تومرت قد نجح في دعوته، كما يقرر ابن خلدون، بعد التضحيات الكبيرة، حيث "تساقطت في ذلك من أتباعه نفوس لا يحصيها إلا خالقها"^(٣٣)، وبعد انقطاعه لهذه الدعوة وزهده في الحياة، وما كان عليه حاله "من التقشف والحصر والصبر على المكاره والتقلل من الدنيا"^(٣٤). ثم يدل ابن خلدون على تقوى ابن تومرت وصلاح دعوته بنجاح هذه الدعوة، "فلو كان قصده غير صالح لما تم أمره وانفسحت دعوته: سنة الله التي قد خلت في عباده"^(٣٥). وبناء على ذلك فإن رئاسة ابن تومرت لمصمودة^(٣٦) التي أدت إلى تأسيس دولة الموحدين جاءت متوافقة مع القانون الإلهي -سنة الله- الذي يقرر أن الصلاح يؤدي إلى النجاح.

إلا أن الرئاسة التي تفضي إلى تأسيس الدولة لها قوانين خلدونية لا علاقة لها (بصلاح القصد)، تقتضيها (طبيعة الأحوال في العمران). فالرئاسة لا بد لها من شروط ثلاثة: الأول (النسب)، فالرئاسة على أهل العصبية لا تكون في غير نسبهم^(٣٧)، ولا يشترط في النسب أن يكون بالدم، بل يجوز أن يكون نسباً بالولاء.

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

بينه أنفأ، فضلاً عن الملك الطبيعي الذي يحمل الناس على مقتضى الغرض والشهوة. على أننا لا نعرض على الرجوع إلى النظر العقلي فيما لا نصّ فيه، ولكنّ هناك فرقاً واضحاً بطبيعة الحال بين مثل هذا الرجوع، في مورد الحكم أو في غيره من المسائل، وبين اعتماد الحكم كلية على النظر العقلي للحاكم وحمل الناس عليه. ومن ثم نرى أن موضوع الملك والخلافة في معالجة ابن خلدون للأحداث التاريخية الخاصة بنكبة البرامكة قد جاء مخالفاً لما أقره عن طبيعة الحكم وأنواعه، وما ذكره من آراء بهذا الصدد في الباب الثالث من المقدمة^(٥١)، وهو صريح في أن الخلافة نوع من الحكم مغاير للملك.

بيد أن ابن خلدون يرى أن تطور نظام الحكم في الإسلام، الذي هو الخلافة، إلى ملك أمر جائز فـ"الملك لما ذمه الشارع لم يذم منه الغلب بالحق وقهر الكافة على الدين، ومراعاة المصالح، وإنما ذمه لما فيه من التغلب بالباطل وتصريف الأدميين طوع الأغراض والشهوات... فلو كان الملك مخلصاً في غلبه للناس أنه لله ولحملهم على عبادة الله وجهاد عدوه لم يكن ذلك مذموماً"^(٥٢). ومثل هذا التحول من الخلافة إلى الملك قد وقع فعلاً، وهو كما يرى كان أمراً ضرورياً لا مفر منه، لأن الأمور بطبيعتها كانت تقتضي زوال نظام الخلافة، أي انقلابه إلى ملك بعد حركة الفتوح والثروات الكبيرة التي حازها المجتمع العربي الإسلامي مما استلزم تطور هذا المجتمع وقيامه ببناء دولة ذات نظم ومؤسسات. وهكذا انقلبت الخلافة ملكاً لما انغمس العرب في النعيم بكثرة الغنائم والفتوح. وأصبحت طبيعة الظروف الجديدة تقتضي^(٥٣) "الانفراد بالمجد واستئثار الواحد به"^(٥٤)، وخاصة بعد أن ذهبت (عصبية الدين) التي طبعت نظام الحكم بطابعها في عهد الراشدين، وعادت (عصبية القبيلة) ممثلة في العصبية التي هي أقوى، وهي عصبية بني أمية كما يرى ابن خلدون، منذ عهد معاوية بن أبي سفيان، الذي لم يكن له "أن يدفع ذلك عن نفسه وقومه فهو أمر طبيعي ساقته العصبية بطبيعتها، واستشعرته بنو أمية، ومن لم يكن على طريقة معاوية في اقتفاء الحق من أتباعهم فاعصوبوا عليه واستماتوا دونه.

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

ما ذكره بعض المؤرخين - ويقصد ما نقله الطبري والمسعودي على وجه التحديد^(٤٦) - من حكاية العباسة أخت الرشيد، فهذه الحكاية هي حكاية مختلقة، كما يقرر؛ لأن العباسة "ابنة خليفة أخت خليفة، محفوفة بالملك العزيز والخلافة النبوية..."^(٤٧). ونحن نناقش هنا عبارته الأخيرة فحسب دون دفاعه عن العباسة، فقد جمع ابن خلدون في عبارة (الملك والخلافة) بين أمرين متناقضين، بما يبعده عن الموضوعية، والقوانين التي أقرها للعمران. فالملك والخلافة مفهومان مختلفان لدى الفقهاء وغيرهم، وهو اختلاف مبني في الأساس على ما روي عن الرسول (ص) من حديث يفرق بين الخلافة والملك، ويجعل الخلافة بعده (ص) ثلاثين عاماً تعود بعدها ملكاً^(٤٨). وابن خلدون نفسه يخالف عبارته هذه حينما يعتبر، في مواضع أخرى من المقدمة، أن الخلافة نوع مستقل من الحكم لا يجتمع مع الملك، فأنواع الحكم كما يذكر ثلاثة:-

- الملك الطبيعي، "وهو حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة".
- الملك السياسي، "وهو حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار".
- الخلافة، "وهي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به"^(٤٩).

كما أن الخليفة عنده لا يخلف صاحب الشرع أو الرسول (ص) فحسب، بل هو خليفة الله ونائبه، وهو "سبحانه إنما جعل الخليفة نائباً عنه في القيام بأمر عباده ليحملهم على مصالحهم ويردهم عن مضارهم وهو مخاطب بذلك، ولا يخاطب بالأمر إلا من له قدرة عليه"^(٥٠). ويتجلى الفرق بين الخلافة والملك واضحاً في هذا النص، حيث إن (النياحة) عن الله تقتضي من (النائب) أو الخليفة تطبيق شرع الله، لا "حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي" كما هو الحال في الملك السياسي كما

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

توافق بدايات الدولتين الأموية والعباسية ويتجلى ضعف هذا التوفيق بين الخلافة والملك بصورة أوضح حينما فرّق صاحب المقدمة بين بعض الأمويين وبعضهم الآخر، فاعتبر عهد معاوية عهد خلافة وملك، على حين أن عهد ابنه يزيد عهد ملك فقط. وكذلك بالنسبة لعهد الملك وبقية أولاده، أو العباسيين الذين سبقوا الرشيد والذين أعقبوه. فما الفرق الذي يجعل عهد معاوية يختلف عن عهد يزيد ابنه، أو عهد عبد الملك عن عهد ابنه الوليد مثلاً؟ وهل غابت عصبية العرب في عهد يزيد فأصبح هذا ملكاً، ثم عادت في عهد مروان لتجعل منه خليفة وملكاً في الوقت نفسه؟

أهل الجيل الثالث.. مثال آخر على مخالفة طبائع العمران

وعلاوة على ما تقدم ذكره، فإن مخالفة طبائع العمران في قضية نكبة البرامكة تتجلى أيضاً في دفاع ابن خلدون عن العباسية والرشيد. فالعباسية لا يمكن أن تقدم على فعل ما نسبته بعض المؤرخين لها مع جعفر البرمكي، بعد أن أذن لهما الرشيد "في عقد النكاح دون الخلوة حرصاً على اجتماعهما في مجلسه"^(٦٢). ولا يمكن أن تكون قد "تحيلت عليه في التماس الخلوة به، لما شغفها من حبه حتى واقعها، زعموا في حالة سكر... لأنها قريبة عهد ببداوة العروبية وسذاجة الدين البعيدة عن عوائد الترف ومراتع الفواحش..."^(٦٣). أما فيما يتعلق بالرشيد، فقد دافع عنه ابن خلدون دفاعاً حاراً، ونفى عنه "ما تموه به الحكاية من معاقرة... الخمر، واقتران سكره بسكر الندمان"^(٦٤)، لأن ما يجب "لمنصب الخلافة من الدين والعدالة..."^(٦٥) لا يسمح له بمثل ذلك، كذلك ما نقل عن "دعائه بمكة في طوافه، وما كان عليه من العبادة والمحافظة على أوقات الصلاة وشهود الصبح لأول وقتها... كان يغزو عاماً ويحج عاماً... وأيضاً فقد كان من العلم والسذاجة بمكان لقرب عهده من سلفه المنتحلين لذلك... فكيف يليق بالرشيد أن يعاقر الخمر ويجاهر بها... فلم يكن الرجل بحيث يواقع محرماً من أكبر الكبائر عند أهل الملة"^(٦٦).

د. جميل موسى النجار التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني

ولو حملهم معاوية على غير تلك الطريقة وخالفهم بالانفراد بالأمر لوقع في افتراق الكلمة التي كان جمعها وتأليفها أهم عليه من أمر ليس وراءه كبير مخالفة^(٥٥) وهو التحول من الخلافة إلى الملك. فالغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك^(٥٦)، "والعصبية مقتضية بطبعها للملك"^(٥٧).

ولكن ذلك كله لا ينفي تناقض اجتماع الملك والخلافة، فالحكم إما خلافة أو ملك، إذ لو سلّمنا بصحة تأويل تحول الخلافة إلى ملك وفقاً لمقتضى الظروف وطبيعة فكرة العصبية الخلدونية، وأقررنا بضرورة هذا التحول، فما هو وجه الجمع بينهما بعد أن زالت الخلافة وانقلبت إلى ملك على حدّ تعبير ابن خلدون نفسه^(٥٨)؟ ولا جواب فيما يبدو عن هذا التساؤل إلا بالقول بأن ابن خلدون كان متناقضاً بين كلامه عن الحكم ومعنى الملك والخلافة نظرياً وتطبيقاً خلدونياً، وبين جمعه الملك والخلافة للعباسيين. وحكم الرشيد، وأسلافه، بموجب ما قرره ليس خلافة بل ملكاً، وهو أيضاً ليس خلافة وملكاً في آن واحد.

على أن ابن خلدون قد تنبه لهذا التناقض في آخر كلامه عن الدول العامة والملك في الباب الثالث من مقدمته، فحاول استدراكه بالقول بأن عهود معاوية ومروان وعبد الملك -دون يزيد بن معاوية وبقية الأمويين- والعباسيين إلى الرشيد وبعض ولده فقط، قد اجتمعت فيها الخلافة والملك، حيث "التبست معانيهما واختلطت، ثم انفرد الملك"^(٥٩) بعد أن "ذهب رسم الخلافة وأثرها بذهاب عصبية العرب وذهاب جيلهم وتلاشي أحوالهم، وبقي الأمر ملكاً بحتاً"^(٦٠). ولا يخفى ما في هذه المحاولة للتوفيق بين الملك والخلافة في عهود بعض الأمويين والعباسيين دون بعضهم الآخر من وهن؛ إذ يبدو أنه بعدما تبين لابن خلدون عدم انطباق قوانين (عمرانه) - التي ميّز فيها بصورة واضحة كما تبين لنا بين طبيعة الحكم القائم على الملك وطبيعة الخلافة- على نظام الحكم في الدولة العربية منذ عهد معاوية اضطر لإقحام مقولة (الالتباس) هذه؛ ليجعل طبائع العمران التي قال بها، وأقرّ بموجبها أن "طبيعة الدولة في أولها... البداوة والغضاضة"^(٦١) وليس الترف الذي هو من صفة الملوك،

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

خلدون، ثم نجعلها معياراً للأخبار التاريخية، فنحكم بصحة هذه الأخبار حينما توافق طبائع العمران. أما إذا لم توافق هذه الطبائع فنكيفها بحسب ما نرتئي لنجعلها موافقة لها. وهذا (الخطأ) جعل ابن خلدون، وكما يذكر الجابري، "يتحايل بمختلف الطرق، وبذكاء أحياناً، لإدراج هذه الحوادث في إطار تلك الطبائع، ولو أدى به ذلك إلى تكييفها بشكل غير مشروع. ومن ذلك مثلاً، أن العباسة أخت هارون الرشيد لا يمكن أن تأتي محظوراً في الشرع مع جعفر البرمكي. ومنه تكذيب "الأخبار التي تنسب إلى هارون الرشيد شرب الخمر..."^(٦٩). ويرى الدكتور طه حسين أن ابن خلدون في معالجه لمثل هذه الرواية "يمزج نقده أحياناً بسذاجة تدعو إلى الضحك فهو يكذب مثلاً أن الخليفة هارون الرشيد كان يشرب الخمر؛ لأنه كان جم الورع يصلي مائة ركعة في اليوم، ولأنه كان يغزو عاماً ويحج عاماً"^(٧٠).

موضوعية مغيبة

ومن ناحية أخرى، فإن دقة المؤرخ وموضوعيته التي أفاض ابن خلدون في الحديث عنها كما مرّ بنا، وشدد على اتباعها، ونقد من لم يلتزم بها من المؤرخين نقداً لاذعاً، قد غابت عنه في مواضع كثيرة من حديثه عن نكبة البرامكة:

- ففي دفاعه عن العباسة يضيئ ابن خلدون على العباسيين صفات مبالغاً فيها، لم يقل بها أقرب المؤرخين هوى إلى هؤلاء، فهي "بنت عبد الله بن عباس ليس بينها وبينه إلا أربعة رجال هم أشراف الدين وعظماء الملة من بعده. والعباسة بنت محمد المهدي بن عبد الله أبي جعفر المنصور بن محمد السجاد بن علي أبي الخلفاء ابن عبد الله ترجمان القرآن، ابن العباس عم النبي (ص)، ابنة خليفة أخت خليفة، محفوفة بالملك العزيز والخلافة النبوية وصحبة الرسول وعمومته وإمامة الملة ونور الوحي ومهبط الملائكة من سائر جهاتها"^(٧١). فعلي بن عبد الله بن عباس، أولاً، ليس هو الأب المباشر للخلفاء العباسيين كما يذكر ابن خلدون في هذا النص، بل ابنه

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني

د. جميل موسى النجار

ويبدو أن ابن خلدون قد نسى طبائع عمرانه، أو غصّ النظر عما ذكره فيها من أن أهل الجيل الثالث من كل دولة "ينسون عهد البداوة والخشونة كأن لم تكن... ويبلغ فيهم الترف غايته بما تفنقوه من النعيم وغضارة العيش، فيصيرون عيالاً على الدولة، ومن جملة النساء والولدان المحتاجين إلى المدافعة عنهم... وينسون الحماية والمدافعة والمطالبة... فيحتاج صاحب الدولة حينئذ إلى الاستظهار بسواهم... ويصطنع من يغني عن الدولة بعض الغناء"^(١٧). والرشيد من أبناء الجيل الثالث في الدولة العباسية، فلماذا لا يؤول حاله إلى مثل هذا خاصة وأنه اصطنع البرامكة ليغفوه عن مهام قيادة الدولة. وأنه لم يعش، وأخته، في عهد أسلافه الذي تميز (ببداوة العروبية وسذاجة الدين)، بل في عهد (قريب) منه.

وحتى في حال تبني الرأي القائل بأن الرشيد من أبناء الجيل الثاني في الدولة العباسية فإن ما ذكره ابن خلدون عن شدة ورعه وتعبده لا ينطبق على طبائع العمران الخلدونية التي تقرر بأن أبناء الجيل الثاني في الدولة يتحول "حالمهم بالملك والترفه عن البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الاشتراك في المجد إلى انفراد الواحد به (الأنانية) وكسل الباقيين عن السعي فيه، ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة فتتكسر سورة العصبية بعض الشيء وتؤنس منهم المهانة والخضوع"^(١٨). وواضح أن عبارات الملك والترف والحضارة التي قرر ابن خلدون أنها من صفات أبناء الجيل الثاني تتقاطع مع صفات الورع الشديد والعبادة والتبتل والسذاجة (الفطرة السليمة) التي منحها ابن خلدون للرشيد.

وبحسب ما يقرره الدكتور محمد عابد الجابري، فإن هذا التناقض بين طبائع العمران ومثل هذه الأحداث التاريخية، يرجع إلى عدم صحة الأساس الذي استند إليه ابن خلدون في استخلاص هذه الطبائع، كما أشرنا إلى ذلك من قبل. إذ يجب، وعلى خلاف ما فعله ابن خلدون، أن تكون لدينا أخبار صحيحة؛ لتتعرف منها على (طبائع عمران) دقيقة، لا أن نضع طبائع عمران وفقاً لمفاهيمنا، وكما فعل ابن

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

العباسيين في عهد الخليفة الهادي سنة ١٦٩ هـ - ٧٨٥م، وفرا عقب فشل الثورة ومقتل صاحبها في وادي فح^(٧٩). فوصل إدريس إلى المغرب الأقصى ونجح في تأسيس دولة الأدارسة، واختفى يحيى في بلاد طبرستان ثم أعلن ثورته في عهد الرشيد، فبعث له هذا بجيش يقوده الفضل بن يحيى البرمكي الذي استطاع إقناعه بالصلح بعد أن كتب له الرشيد أماناً بخطه، ولكنه بعد أن وصل إلى بغداد "دفع به الرشيد إلى جعفر وجعل اعتقاله بداره وإلى نظره. فحبسه مدة ثم حملته الدالة على تخلية سبيله... حرماً لدماء أهل البيت بزعمه"^(٨٠)، فكان ذلك التصرف من مظاهر الاستبداد بالرأي وشؤون الحكم الذي كان سبب نكبة البرامكة فيما يرى ابن خلدون. وقد نافح ابن خلدون في حديثه عن إدريس عن أهل البيت، أصحاب "النسب الكريم" الذي هو "شرف عريض على الأمم والأجيال من أهل الآفاق... وما عضد شرفهم النبوي من جلال الملك"^(٨١). بعد أن أقاموا دولتهم في المغرب الأقصى. ولكنه لم يذكر يحيى، الثائر على الرشيد، بمثل ما ذكر أخاه إدريس، وأنكر على البرامكة إطلاق سراحه بما يوحي عدم رضاه عن ثورته. وذلك ما يتوافق مع رأيه في الثوار الفاشلين، فهؤلاء "يعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، وأكثرهم يهلكون في تلك السبيل مأزورين غير مأجورين، لأن الله سبحانه لم يكتب ذلك عليهم، وإنما أمر به حيث تكون القدرة عليه قال صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه». وأحوال الملوك والدول راسخة قوية لا يزحزحها ويهدم بناءها إلا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر"^(٨٢). وجزاء مثل هؤلاء الثوار، ويحيى العلوي منهم بطبيعة الحال، "المداواة إن كانوا من أهل الجنون، وإما التكييل بالقتل أو الضرب إن أحدثوا هرجاً، وإما إذاعة السخرية منهم وعدهم من جملة الصفاعين"^(٨٣). فعلى الخارج على الدولة أن يتأكد، حسب طبائع العمران الخلدوني، من وجود عصبية قوية يستند إليها لكي يضمن النجاح. أما من يفتقد مثل هذه العصبية فيجب عليه عدم الخروج لكيلا يتسبب في إثارة الفتنة وسفك الدماء دون طائل^(٨٤).

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

محمد، فالسفايح والمنصور هما ولدا محمد بن علي بن عبد الله بن عباس. ثم إن إطلاق صفات (أشراف الدين، عظماء الملة، إمامة الملة، نور الوحي، مهبط الملائكة) دون قيد ينال ما هو معروف عن العباسيين. فلو قال: إن هؤلاء (من) عظماء الملة... الخ لكان أقرب إلى الموضوعية، وأدنى لئلا تتطرق له شبهة التناقض مع ما أقره أنفاً من وجود (عظماء قرابة)، ويعني بهم العلويين، إذ ذكر في حديثه عن سبب نكبة البرامكة أن هؤلاء قد "أفاضوا في رجال الشيعة وعظماء القرابة العطاء"^(٧٣). فما دام هناك عظماء قرابة فهم أولى، فيما يتبادر إلى الذهن، بتلك الصفات، وبيتهم بناء على هذا القرب (العظيم) للرسول (ص) يغدو هو نور الوحي ومهبط الملائكة دون البيت العباسي.

كذلك فإن عدم موضوعية ودقة إطلاق تلك الصفات دون قيد على العباسيين يؤكد دفاع ابن خلدون الحار عن نسب العلوي إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب^(٧٣). فإدريس هذا، خلافاً لما يتقول به الطاعنون في نسبه، "ولد على فراش أبيه، والولد للفراش... وتنزيه أهل البيت عن مثل هذا من عقائد أهل الإيمان. فالله سبحانه قد أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً. ففراش إدريس (الأب) طاهر من الدنس ومنزه عن الرجس بحكم القرآن. ومن اعتقد خلاف هذا فقد باء بإثمه وولج الكفر من بابه"^(٧٤). فابن خلدون في (إطنابه)، على حدّ تعبيره، بهذا الدفاع عن نسب إدريس يريد شفاعة أهل البيت (العلويين)، إذ يقول: "... لكنني جادلت عنهم في الحياة الدنيا، وأرجو أن يجادلوا عني يوم القيامة"^(٧٥). فلو كان وصفه للعباسيين وصفاً موضوعياً فحريّ به أن يطلب أن يجادل عنه هؤلاء يوم القيامة دون غيرهم.

- وإدريس (الأكبر)^(٧٦) الذي نزه ابن خلدون ابنه إدريس من تهمة عدم النسب إليه، ودافع عنه وعن ابنه دفاعاً حاراً لانتمائه إلى آل البيت، هو أخو يحيى المعروف بصاحب الديلم أو طبرستان^(٧٧). وقد اشترك إدريس ويحيى مع ابن عمهما الحسين ابن علي بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب^(٧٨) في ثورته التي قام بها ضد

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

عدوه غيلة والقضاء عليه غدراً، وهذا ما لم يتورع الرشيد عنه، إذ "دس الشماخ"^(٨٩) من موالي المهدي أبيه للتحيل على قتل إدريس وخلطه بنفسه وناوله الشماخ في بعض خلواته سماً استهلكه به. ووقع خبر مهلكه من بني العباس أحسن المواقع... فلم يكن منتهى قدرة الرشيد على إدريس الأكبر بمكانه من قاصية المغرب واشتمال البربر عليه إلا التحيل في إهلاكه بالسموم"^(٩٠). ومن ثم كان الأجدد بابن خلدون ألا ينقل قضية تحايل الرشيد على قتل إدريس إذا كان يريد لنا أن نصدق وصفه للرشيد، وأن نقندي به كمؤرخ، ونكون مؤرخين موضوعيين لا نتشيع لرأي ولا نتحزب لجماعة، ويكون رائدنا الصدق، وضالتنا الحقيقة.

- كذلك كانت حجة ابن خلدون واهية حينما أراد أن يثبت للمنصور بعض الصفات التي ورثها عنه حفيده الرشيد، فأبو جعفر كان "يتورع عن كسوة الجديد لعياله من بيت المال. ودخل عليه (ابنه المهدي) يوماً وهو بمجلسه يباشر الخياطين في إرقاع الخلقان من ثياب عياله، فاستكف المهدي من ذلك، وقال يا أمير المؤمنين علي كسوة العيال عامنا هذا من عطائي، فقال له لك ذلك ولم يصده عنه، ولا سمح بالإنفاق من أموال المسلمين"^(٩١). فلماذا يكسو المنصور عياله جديداً من بيت المال؟ هل كان لابنه عطاء ولم يكن له مثله لينفق منه على الكسوة؟ يبدو أن ابن خلدون قد (خامرته تشيع لرأي أو نحلة) أنكره على غيره، فكان ذلك (غطاء على عين بصيرته من الانتقاد والتمحيص)، إذ لم يوصله إلى معرفة ما اشتهر عن المنصور من شح وتلقيب الناس له بلقب (أبي الدوانيق)^(٩٢).

- وفي الوقت الذي نوافق فيه ابن خلدون على شكه في قصة العباسة أو نفيها، فضلاً عن القول بأنها سبب نكبة البرامكة، فإن من الصعب، في الوقت نفسه، قبول السبب الذي ذكره لنكبتهم، وهو "استبدادهم على الدولة واحتجانهم أموال الجباية"^(٩٣) لدرجة كان معها الرشيد "يطلب اليسير من المال فلا يصل إليه"^(٩٤). فقد كان بمقدور الرشيد الذي أوصلهم إلى هذه المكانة، وسمح لهم بجمع الثروات

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

على أن شرط العصبية القوية اللازمة للتأثر لا ينطبق على خروج إدريس ويحيى على العباسيين، ذلك أنه قد "يحدث لبعض أهل النصاب الملكي دولة تستغني عن العصبية... وهذا كما وقع للأداسة بالمغرب الأقصى والعبيديين بأفريقية"^(٨٥). ومن ثم فإن ابن خلدون لم يصدر في تعامله معهما عن هذا الشرط، بيد أن موقفه منهما، وهو الإطراء للأول، والسكوت أو الإيحاء بالذم بالنسبة للثاني، كان يتناسب مع مجمل فكره البرغماتي المادي بصورة عامة، ويتوافق، خاصة، مع واقعيته السياسية وجذوره السلطوية من جهة أخرى^(٨٦).

- ولا نعرف كيف استطاع ابن خلدون أن يوفق بين كل صفات التدين والتعبد والورع والتقوى والعدالة والعلم والسذاجة (الفطرة السليمة) والبداوة... إلخ التي أضفاها على الرشيد، وبين أن يكون للرشيد (مضحك) ومجالس سمر؟ حيث نقل في خضم دفاعه عن الرشيد، وسيل الصفات التي خلعها عليه، أنه "قد زجر ابن أبي مريم مضحكه في سمره حين تعرض له بمثل ذلك في الصلاة لما سمعه يقرأ (ومالي لا أعبد الذي فطرني)، وقال والله ما أدري لم؟ فما تمالك الرشيد أن ضحك ثم التفت إليه مغضباً، وقال: يا بن أبي مريم في الصلاة أيضاً إياك إياك والقرآن والدين ولك ما شئت بعدهما"^(٨٧). وذلك يخالف ما أراده ابن خلدون للمؤرخين من دقة وموضوعية استثنى منهما نفسه فيما يبدو فوقع فيما وقع فيه المتشيعون (للآراء والمذاهب) من تشويه لأحداث التاريخ، إذ إن من جملة عوامل الكذب والخطأ التي أراد ابن خلدون للمؤرخين أن يبتعدوا عنها "التشيعات للآراء والمذاهب، فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخطأ أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها من الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الخبر ونقله"^(٨٨).

ثم إن من يتمتع بمثل كل صفات الرشيد تلك لابد وأن يربأ بنفسه عن مواجهة

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

موالي العجم"^(٩٧). فالرشيد عقد لجعفر على أخته عقداً (صورياً)؛ ليحل له النظر إليها في مجلسه وذلك كما يقرر الطبري والمسعودي^(٩٨) وغيرهما من المؤرخين. وكما يذكر ابن خلدون عنهم أيضاً في قوله: إن الرشيد "أذن لهما في عقد النكاح دون الخلوة حرصاً على اجتماعهما في مجلسه"^(٩٩). ولو أننا لا نعلم وجهاً لصحة مثل هذا العقد في أحكام الشريعة، فهو إما باطل أو لا يصح فيه شرط عدم المعاشرة. وإذا لم يكن هنالك إصهار ولا زواج (طبيعي)، ولم يتطرق إلى ذكر هذا أحد من المؤرخين، فلا موجب إذن أن ينبري ابن خلدون لعقد مقارنة بين العباسية وجعفر ينكر فيها التكافؤ بينهما، حيث يقول: "فلو نظر المتأمل في ذلك نظر المنصف، وقاس العباسية بابنة ملك من عظماء ملوك زمانه لاستنكف لها من مثله مع مولى من موالي دولها، وفي سلطان قومها، واستنكره ولج في تكذيبه. وأين قدر العباسية والرشيد من الناس؟"^(١٠٠). ويبدو أنه كان من الأسلم لابن خلدون، الفقيه وقاضي القضاة، أن يتحاشى ما قد يقبل من غيره الوقوع فيه، فلا يستخف بمبدأ التسوية العرقية الذي أقره الإسلام لأتباعه، بل وأكدّه.

التناقض وحقيقة الفكر الخلدوني

إن التناقض الذي لمسناه مما تقدم بين ما أراد ابن خلدون للعمل التاريخي من دقة وموضوعية ومراعاة للعقل وقواعد العمران، وبين طبيعة معالجته لبعض الأحداث التاريخية التي أوردها في مقدمته، لا يخرج، فيما يبدو، عما كانت تتصف به شخصية ابن خلدون التي وقعت تحت تأثير نزعتين قويتين متضادتين كما يرى ساطع الحصري، إحداهما نزعة السياسة والحكم، والأخرى نزعة العلم والتفكير^(١٠١). ويقرر الدكتور علي الوردي أن هذا التناقض أو التضاد الذي أشار إليه الحصري يعدّ واحداً من التفسيرات العديدة لما يدعوه الوردي بـ "الغز الطفرة الخلدونية"^(١٠٢). بما يعني أنه كان الدافع إلى الإبداع الفكري لابن خلدون. ومثل هاتين

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

الطائفة، أن يحد من نفوذهم وراثتهم دون القضاء عليهم وقطع دابرهم بهذا الشكل الذي عزت فسوته على الرشيد نفسه فيما يذكر بعض المؤرخين. فالقول بسبب واحد في تعليل الأحداث أمر لا يقره العمل التاريخي الموضوعي؛ إذ إن لكل حادث تاريخي، في الغالب، أسباباً حقيقية وأسباباً عرضية متعددة، وهي جميعاً تشكل منظومة متداخلة ومعقدة. والأسباب الحقيقية تتفاعل في خلقها ظروف متنوعة، وتحتاج كيما تتبلور إلى مدة طويلة من الزمن. وعملية البحث في تلك الأسباب المتداخلة، الحقيقية والمباشرة (أو العرضية)، يقتضي ترتيبها ترتيباً قائماً على نظام محدد يوضح طبيعة العلاقة التي تربط بينها، وأولوية بعضها على البعض الآخر، مع إمكانية تحديد السبب الرئيس فيها أو ما يمكن تسميته بسبب الأسباب، وهو ليس بالضرورة سبباً مفرداً، إذ ربما يكون أكثر من سبب واحد. وقد أغفل ابن خلدون، فيما يبدو، كل ما تقتضيه موضوعية البحث في أسباب هذا الحادث الذي اكتنفه شيء غير قليل من الغموض، وأقدم، بجرأته المعهودة، على القطع بسبب واحد، وهو الاستبداد بأمور الحكم وأموال الدولة، مخالفاً كبار المؤرخين الذين يقررون أن سبب نكبة البرامكة مختلف فيه، وهو ليس سبباً واحداً في رأي بعض هؤلاء، بل هناك أسباب متعددة^(٩٥).

إهمال الدقة ومعايير الشرع

وقد استرسل ابن خلدون في دحض قصة العباسية بما أخرجته عن حدود معانيها ودلالاتها، وأوقعه الإسهاب في مناقشتها في شبهة البعد عن معيار الاحتكام إلى ثوابت الشريعة، مما هو في غنى عنه. فليس في القصة ما يفيد بأن الرشيد قد أصهر إلى مولاه جعفر البرمكي، وعقد له على أخته العباسية عقد زواج مستوف لشروط العقد الشرعي، ومن ثم فلا وجه للاستفهام الاستنكاري في قول ابن خلدون: "كيف يسوغ من الرشيد أن يصهر إلى موالى الأعاجم على همته وعظم آبائه"^(٩٦). وقوله فيما يتعلق بالعباسية: "كيف تلحم نسبها بجعفر بن يحيى وتدنس شرفها العربي بمولى من

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

بالتنظير والتطبيق أيضاً، وهي ربما لم تكن واضحة من قبل حيث لم تتطرق إليها الدراسات التي تناولت الفكر التاريخي الخلدوني، وهي دراسات قليلة في واقع الحال. وتتمثل هذه الحقيقة في أن ابن خلدون قد نقد في مقدمته المؤرخين السابقين له نقداً لاذعاً على نقلهم لأخبار وروايات خاطئة أو ملفقة لم يقوموا بنقدها لافتقارهم إلى آليات النقد المتعددة مما دعاه لوضع قواعد للنقد أراد من المؤرخين الالتزام بها كيما يكتب تاريخ صحيح يخلو من الخطأ والتزوير. ويبدو لنا أن تلك القواعد كانت فريدة في بابها وسابقة لعصرها، إذ لم يتوصل المؤرخون الغربيون إلى وضع قواعد مماثلة لها إلا بعد انتصاف القرن التاسع عشر. ولكن ابن خلدون في الوقت نفسه لم يطبق تلك القواعد، كما أثبتنا من خلال هذه الدراسة، على الروايات التاريخية التي أوردتها في مقدمته ولم يتبع قواعد النقد التي نظّر لها. وجاء ذلك من خلال أمثلة عديدة درست في الصفحات السابقة دراسة حاولت أن تصل إلى دلائل صحتها من خلال مقارنة النصوص الواردة في المقدمة وتحليلها وبيان مواضع عدم تطابق بعضها مع بعض، أو تناقضها تناقضاً صريحاً في بعض الأحيان.

وقد تخلل موضوع البحث الرئيس ذلك كله دعوة، يمكن عدها استنتاجاً للبحث، إلى إعادة قراءة أحداث التاريخ الإسلامي وأساليب تدوين مؤرخينا المتقدمين لها لكشف الأخطاء التي وقع فيها أولئك المؤرخون، بمن فيهم ابن خلدون، أو تشويه بعضهم لتلك الأحداث، للتوصل إلى تاريخ صحيح يوضح حقيقة ما وقع في الماضي ويفسر مظاهر الحاضر خاصة السلبية منها لمحاولة النهوض بهذا الحاضر.

وأوضح البحث أن الأخطاء في تدوين أحداث التاريخ أو التزوير المتعمد لها قد جاءت بفعل دوافع ذاتية وأيديولوجية، أو متعلقة بغياب المعايير النقدية. وركز على أهمية اعتماد مؤرخينا المعاصرين على مثل هذه المعايير ليس لتصحيح التاريخ الخاطئ والمزور فحسب، بل لأن النقد يمثل آلية لا بد من اعتمادها لنهضة أمتنا، وهي آلية اعتمدها أوربا في عصر نهضتها.

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني

د. جميل موسى النجار

النزعتين المتضادتين كانتا أيضاً، فيما نرى، وراء تناقضاته التي أشرنا إليها. بيد أن كل تلك التناقضات والأخطاء التاريخية^(١٠٣) لا تقلل من قيمة التميز الذي اتصف به الفكر الخلدوني، ولا يجب أن تبخس عبقرية صاحب هذا الفكر حقها. كما أن سلبيات العباسيين لا تلغي، في الوقت نفسه، مساهمات عصرهم في بناء صرح حضارتنا العربية الإسلامية. والنقد الذي أكدنا في بداية البحث أهميته لنهضة أمتنا أسمى قيمة، وأوضح معنى لدى أصحاب العقول النيرة من التشكيك الذي قد يلزم به من قبل أهل الأهواء والجمود.

ومن ثم فإننا نرى أن ابن خلدون محق في ضرورة إخضاع التاريخ الذي دونه المؤرخون العرب المسلمون للنقد والتمحيص الذي لا يستثنى أحداً من هؤلاء بمن فيهم الثقات. ولكننا نرى أيضاً ألا يستثنى ابن خلدون نفسه من مثل هذا النقد والتمحيص لتاريخه، وللأحداث التاريخية التي عالجه في مقدمته كأمثلة على شطط السابقين في معالجتها، لا لشيء سوى لأنه لم يكن ليمتاز، كمؤرخ، على غيره من المؤرخين.

خاتمة

أبدع ابن خلدون في المقدمة، كما سبق، وأشار هذا البحث، إلى تنظيرات ذات أهمية كبيرة لمنهج البحث التاريخي، وإلى العمل النقدي الذي يركز عليه هذا المنهج. إلا أن تطبيق ابن خلدون لتلك المعايير والتنظيرات المنهجية التي ذكرها في مقدمته على كتابته لتاريخه (العبر) لم يكن موفقاً كما بات واضحاً لكثير من الباحثين المتخصصين ربما لأنه كتب (العبر) قبل (المقدمة) على الرغم من أن ابن خلدون كتب هذه المقدمة لتكون مقدمة لكتابه في التاريخ.

بيد أن هذا البحث قد أثبت حقيقة أخرى، تبيناها من خلال صفحاته، تتعلق

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

- (١٠) المقدمة، ٢٨٣:١.
- (١١) المقدمة، ٣٣٠:١.
- (١٢) المقدمة، ٣٢٨:١.
- (١٣) المقدمة، ٢٩٥:١.
- (١٤) المقدمة، ٣٣١:١.
- (١٥) المقدمة، ٢٩١:١.
- (١٦) ، (١٧) المقدمة، ٣٢٨:١.
- (١٨) المقدمة، ٣١٩:١.
- (١٩) تراجع: المقدمة، ٢٩١:١.
- (٢٠) المقدمة، ٣٢٩:١.
- (٢١) تنظر المقدمة، ٣٣٠:١.
- (٢٢) ، (٢٣) المقدمة، ٢٨٣:١.
- (٢٤) ينظر: واي، علي عبد الواحد (الدكتور)، تمهيد لمقدمة ابن خلدون، المقدمة، ٨٠:١.
- (٢٥) ينظر: نفسه، ص١٢١، كاشف، سيدة إسماعيل (دكتورة)، مصادر التاريخ الإسلامي ومناهج البحث فيه، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٦، ص٦٠. مؤنس، حسين (د)، التاريخ والمؤرخون، دار المعارف، مصر ١٩٨٤، ص٧٧.
- (٢٦) الوردى، علي (الدكتور)، منطلق ابن خلدون، دار كوفان، لندن ١٩٩٤، ص١٤٧.
- (٢٧) ينظر: العصبية والدولة، ص١٢٦، ١٢٨.
- (٢٨) مواج، عثمان (الدكتور)، منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٤، ص٢٧٥.
- (٢٩) واي، المقدمة، ١٢١:١. وينظر أيضاً: الخضيرى، زينب (الدكتورة)، فلسفة التاريخ عند ابن خلدون، دار الثقافة، القاهرة ١٩٩١، ص٦١-٦٤.
- (٣٠) تنظر: المقدمة، ٢٩٢-٢٩٣، ٢٩٦-٢٩٧، ٣٢٩-٣٣٠.
- (٣١) ويعرف بالمهدي، وهو محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن. كان في أول أمره متقشفاً مشتغلاً بطلب العلم، رحل إلى المشرق ودرس على أبي حامد الغزالي لثلاث سنين. يرجع بعض المؤرخين نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب، وقيل بأنه بربري من قبيلة مسمودة. يعد مؤسساً لدولة الموحدين التي قامت على أنقاض دولة المرابطين. توفي سنة ٥٢٤هـ-١١٢٩م. القيرواني، محمد بن أبي القاسم الرعياني المعروف بابن أبي دينار، المؤنس في أخبار أفريقية وتونس، دار المسيرة، ط٣، بيروت ١٩٩٣، ص ١٣٤-١٣٦.

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني د. جميل موسى النجار

الحواشي

- (١) بدوي، عبد الرحمن، النقد التاريخي، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠، ص١٦.
- (٢) لانجلوا وسينويوس، المدخل إلى الدراسات التاريخية، ترجمه عبد الرحمن بدوي ضمن كتاب النقد التاريخي، ص٧١.
- (٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، كنيته أبو زيد ولقبه ولي الدين وشهرته ابن خلدون. ولد في تونس سنة ٧٢٢هـ-١٣٢٢م، وتوفي في القاهرة سنة ٨٠٨هـ-١٤٠٦م. وقد اشتهر ابن خلدون ب (المقدمة)، وهي مقدمة كتابه في التاريخ الذي أسماه (العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر). وقد اقتصرنا في ترجمة ابن خلدون على هذه المعلومات فحسب، بل لم نذكرها، حتى وهي بهذا الاقتضاب، في متن البحث لأن ابن خلدون غدا في حياتنا الفكرية المعاصرة أشهر من أن يترجم له، خاصة لدى من تعنيه مثل دراستنا هذه. للتفاصيل عنه يراجع:-
- ابن خلدون، عبد الرحمن، التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٩.
- وايفي، علي عبد الواحد، عبد الرحمن بن خلدون حياته وآثاره ومظاهر عبقريته، سلسلة أعلام العرب، مكتبة مصر، القاهرة د.ت .
- عنان، محمد عبد الله، ابن خلدون حياته وتراثه الفكري، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط٣، القاهرة ١٩٦٥.
- (٤) لم يكن النقد في مجال التاريخ هو كل النقد الذي دعا إليه ابن خلدون، فالنقد عامة كان حجر الأساس الذي ارتكز عليه مجمل الفكر الخلدوني، فقد تميز هذا الفكر بكونه "فكراً موسوعياً نقدياً" على حدّ تعبير الدكتور محمد عابد الجابري في كتابه: العصبية والدولة... معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٤، ص٦٥.
- (٥) عنوانها: المنهج الخلدوني وموقعه من منهج البحث التاريخي الحديث، نشرت في مجلة البلقاء التي تصدرها جامعة عمّان الأهلية - الأردن، م٨، العدد ١، نيسان ٢٠٠١.
- (٦) ابن خلدون، العلامة عبد الرحمن بن محمد، مقدمة ابن خلدون، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وايفي، الجزء الأول، ط٣، دار نهضة مصر، القاهرة (د.ت)، ص٢٨٣. سنشير إليها بعد ذلك اختصاراً ب (المقدمة) مع التنويه بذكر أحد الأجزاء الثلاثة التي تتألف منها هذه الطبعة.
- (٧) ، (٨) المصدر والصفحة أنفسهما.
- (٩) المقدمة، ٢٨٢:١.

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

- (٥٣) الجابري، ص ٢٠٢، وللتفاصيل تراجع الصفحتان السابقتان لها.
- (٥٤) ، (٥٥) المقدمة، ٢:٦٠٤.
- (٥٦) يراجع المبحث الذي يحمل هذا العنوان في: المقدمة، ٢:٤٩٩.
- (٥٧) المقدمة، ٢:٥٨١.
- (٥٨) تنظر: المقدمة، ٢:٦٠٧.
- (٥٩) المقدمة، ٢:٦٠٨.
- (٦٠) المقدمة، ٢:٦٠٠.
- (٦١) المقدمة، ١:٣٠٦.
- (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٦) المقدمة، ١:٣٠٠-٣٠٦.
- (٦٧) المقدمة، ٢:٥٤٦-٥٤٧.
- (٦٨) ابن خلدون، عبد الرحمن محمد، مقدمة ابن خلدون، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت)، ص ١٧٠-١٧١. وقد اعتمدنا في نقل هذا النص فقط على هذه الطبعة من المقدمة. وهي طبعة لم نعتمدها إلا في هذه الحاشية (الهامش).
- (٦٩) الجابري، ص ١٢٧.
- (٧٠) فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، ترجمة محمد عبد الله عنان، القاهرة ١٩٢٥، ص ٤٧-٤٨، نقلاً عن الورد، ص ١٤٦.
- (٧١) المقدمة، ١:٣٠١.
- (٧٢) المقدمة، ١:٣٠٢.
- (٧٣) ولد بعد اغتيال والده إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب مؤسس دولة الأدارسة في المغرب الأقصى بشهرين من جارية بربرية كانت لأبيه وذلك سنة ١٧٥هـ-٧٩١م. ويسميه ابن خلدون بإدريس الأصغر. تولى الإمارة وعمره ثلاثة عشر عاماً، في عام ١٨٨هـ-٨٠٣م. وكان من أهم أعماله بناء مدينة فاس سنة ١٩١هـ-٨٠٦م واتخاذها قاعدة لدولته. توفي سنة ٢١٣هـ-٨٢٨م. القيرواني، ص ١٢٥. عبد الحميد، ج ٢، ص ٤٣٧-٤٤٦.
- (٧٤) ، (٧٥) المقدمة، ١:٣١٦.
- (٧٦) هو إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب. اشترك مع ابن عمه الحسين بن علي (صاحب فخ) في ثورته ضد العباسيين خلال عهد الخليفة الهادي سنة ١٦٩هـ-٧٨٥م. وحينما فشلت الثورة هرب إدريس إلى المغرب الأقصى مع مولى له يقال له راشد، ونزل في مدينة وليله فبايعه زعماء قبيلة أوربة البربرية عام ١٧٢هـ-٧٨٨م. ثم خضع

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني

د. جميل موسى النجار

- (٣٢) ، (٣٣) ، (٣٤) ، (٣٥) المقدمة، ١: ٣١٧-٣١٩.
- (٣٦) قبيلة كبيرة من قبائل البربر القاطنة في جبال الأطلس العليا جنوب المغرب الأقصى. أقامت دولة الموحدين. وهي تضم مجموعة من القبائل أشهرها هرغة وهكسورة وجنفسة وغمارة. عبد الحميد، سعد زغلول (دكتور)، تاريخ المغرب العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧٨، ص٩٧.
- (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٠) المقدمة، ٢: ٤٨٩.
- (٤١) المقدمة، ٢: ٤٩١.
- (٤٢) المقدمة، ٢: ٤٨٩، وللتفاصيل في شرح شروط الرئاسة يراجع الجابري، ص١٨٠-١٨٢.
- (٤٣) المقدمة، ٢: ٤٩١.
- (٤٤) المقدمة، ١: ٣١٩.
- (٤٥) الورد، ص٢١٧. وتنظر المقدمة، ١: ٣١١، ٢: ٦٢٣-٦٢١.
- (٤٦) يراجع: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٨، دار المعارف، مصر ١٩٧٩، ص٢٩٤.
- المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج٣، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت ١٩٨٨، ص٣٨٤-٣٨٦.
- (٤٧) المقدمة، ١: ٣٠١.
- (٤٨) ورد في مسند أحمد بن حنبل قوله (ص): "الخلافة ثلاثون عاماً ثم يكون بعد ذلك الملك." ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل، م٥، دار صادر، بيروت (د.ت)، ص٢٢١. وورد في سنن الترمذي قوله (ص): "الخلافة في أمتي ثلاثون سنة ثم ملك بعد ذلك." ينظر: الترمذي، الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ج٣، دار الفكر، بيروت ١٩٨٣، ص٣٤١. كما ذكر أبو داود في سننه أن الرسول (ص) قال: "خلافة النبوة ثلاثون سنة" ينظر: السجستاني، الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت ١٩٩٠، ج٢، ص٤٠١.
- (٤٩) المقدمة، ٢: ٥٧٨.
- (٥٠) المقدمة، ٢: ٥٨٦.
- (٥١) وعنوانه: (في الدول العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية)، المقدمة، ج٢، ص٥٢١ وما بعدها.
- (٥٢) المقدمة، ٢: ٦٠٠.

العلوم الإنسانية العدد 13 . شتاء 2006

(٨٧) المقدمة، ٣٠٤:١.

(٨٨) المقدمة، ٣٢٨:١.

(٨٩) هو سليمان بن جرير الشماخ من موالي الخليفة المهدي العباسي، كان طبيباً ومن أكابر متكلمي الزيدية والمتعصبين لآل أبي طالب. ولكن يحيى بن خالد البرمكي تمكن من استمالاته بالأموال ليقوم بمهمة اغتيال إدریس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب في المغرب. وكان الرشيد قد عزم على إرسال جيش إلى المغرب لمحاربة إدریس، بيد أن يحيى بن خالد البرمكي أشار عليه بإمكان التخلص منه بالدهاء والحيلة فاستخدم الشماخ لهذه المهمة. وقد استطاع هذا بالفعل من دس السم لإدریس بعد أن تقرب منه وصحبه مدة من الزمن اطمأن بعدها إدریس له، فتوفي في عام ١٧٥هـ-٧٩١م.

(٩٠) المقدمة، ٣١٤-٣١٥.

(٩١) المقدمة، ٣٠٤-٣٠٥.

(٩٢) عن شح المنصور يراجع: الطبري، ج٨، ط٢، ص٧٢ وما بعدها. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، التنبيه والإشراف، دار صادر، بيروت (د.ت)، مصورة عن طبعة ليدن ١٨٩٣، ص٣٤٢. العبادي، أحمد مختار (الدكتور)، في التاريخ العباسي والأندلسي، دار النهضة العربية، بيروت (د.ت)، ص٦٥.

(٩٣) ، (٩٤) المقدمة، ٣٠١:١.

(٩٥) ينظر: الطبري، ج٨، ص٢٨٧. المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص٣٧٧. وللتفاصيل يراجع: فرج، ص٧٢ وما بعدها.

(٩٦) ، (٩٧) المقدمة، ٣٠١:١.

(٩٨) يراجع الطبري، ج٨، ص٢٩٤. المسعودي، مروج الذهب، ص٣٨٤-٣٨٦.

(٩٩) المقدمة، ٣٠٠:١.

(١٠٠) المقدمة، ٣٠١:١.

(١٠١) الحصري، ساطع، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مطبعة الكشاف، بيروت ١٩٤٣، ص٦٥. ولهذا الكتاب جزء ثان طبع في بيروت سنة ١٩٤٤ في المطبعة نفسها.

(١٠٢) الوردی، منطلق ابن خلدون، ص١٠٣ وتراجع أيضاً ص١١٠-١١١.

(١٠٣) للاطلاع على بعض هذه الأخطاء ينظر: الكردي، محمود السعيد (الدكتور)، ابن خلدون مقال في المنهج التجريبي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس (ليبيا) ١٩٨٤، ص٣١٧.

التنظير والتطبيق في العمل التاريخي الخلدوني

د. جميل موسى النجار

له عدد كبير من قبائل البربر مما أتاح له تأسيس دولة الأدارسة. اغتيل بإيعاز من هارون الرشيد سنة ١٧٥هـ-٧٩١م. الأصفهاني، أبو الفرج، مقاتل الطالبين، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت (د.ت)، ص٤٧٨-٤٩١. القيرواني، ص١٢٥. عبد الحميد، ج٢، ص٤٣٠ وما بعدها.

(٧٧) أبو الحسن يحيى بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، اشترك وأخوه إدريس مع الحسين بن علي (صاحب فخ) في ثورته، وبعد إخفاقها فرّ وتجوّل في بعض البلدان متستراً ثم استقر في بلاد الديلم، فأمر الرشيد واليه على نواحي المشرق الفضل بن يحيى بمحاربه، فاستطاع هذا إبرام الصلح معه بشروط أقرها الرشيد وأمان منحه إياه بخطه ثم نقضه. للتفاصيل ينظر:

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٨، دار المعارف، ط٢، مصر ١٩٧٦، ص٢٤٢-٢٥١. الأصفهاني، ص٤٦٣-٤٨٣.

(٧٨) يكنى بأبي عبد الله، أعلن ثورته على الحكم العباسي بسبب سوء معاملة والي العباسيين على المدينة عمر بن عبد العزيز العمري للعلويين، وخرج إلى مكة فوجه له الخليفة الهادي جماعة من العباسيين على رأسهم محمد بن سليمان بن علي العباسي الذي تمكن من الانتصار عليه وقتله في وادي فخ بالقرب من الحرم المكي سنة ١٦٩هـ-٧٨٥م. للتفاصيل يراجع: الطبري، ج٨، ط٢، ١٩٢-٢٠٤. الأصفهاني، ص٤٣١-٤٥٥.

(٧٩) وهو واد بمكة. الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، معجم البلدان، م٤، دار صادر، بيروت ١٩٧٩، ص٢٣٧.

(٨٠) المقدمة، ١:٣٠٣. وللتفاصيل يراجع: الطبري، ج٨، ص٢٤٢-٢٤٣، ٢٨٩. المسعودي، ج٢، ص٣٠٨. فرج، هولو جودت (الدكتور)، البرامكة سلبياتهم وإيجابياتهم، دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٩٠، ص٥٩ وما بعدها.

(٨١) المقدمة، ١:٣١٦-٣١٧.

(٨٢) ، (٨٣) المقدمة، ٢:٥٢٩، ٥٣١.

(٨٤) ناقش الدكتور علي الوردي آراء ابن خلدون في هذا الموضوع، ينظر كتابه سابق الذكر، ص٩٢-٩٣، ٢١٢-٢١٦.

(٨٥) المقدمة، ٢:٥٢٥.

(٨٦) يمكن التعرف على تفاصيل تلك الجذور من خلال ما هو مذكور -من مصدر، ومراجع- في الحاشية (٣).